



البرنامج التدريبي المتخصص لمعايير الملاءة المالية

"بازل 3" على شركات التمويل غير المصرفي

القاهرة

ديسمبر 2025

**ورشة عمل بعنوان: البرنامج التدريبي المتخصص
لمعايير الملاعة المالية "بازل 3" على شركات
التمويل غير المصرفي**

إعداد وتقديم

أ/ عباس الصعيدي	أ/ مينا رضا
------------------------	--------------------

القاهرة : ديسمبر 2025



ترحيب وتعارف

أجندة ومحاور ورشة العمل

- أولاً: معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي وفقاً للجنة بازل 3.
- معيار كفاية رأس المال (القاعدة الرأسمالية – الأصول المرجحة بأوزان المخاطر).
- ثانياً: مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- ثالثاً: مخاطر التركيز الفردي والتركز القطاعي.
- رابعاً: إعدام الديون.
- خامساً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية.
- سادساً: التقارير الدورية.

الجلسة الأولى

معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفي وفقاً
للجنة بازل 3

لجنة بازل

- لجنة بازل هي لجنة دولية متخصصة في وضع المعايير الرقابية للبنوك والمؤسسات المالية، وتُعد واحدة من أهم الجهات المؤثرة في تنظيم القطاع المصرفي عالميًا.
- لجنة بازل للإشراف المصرفي

(Basel Committee on Banking Supervision – BCBS)

- هي لجنة تأسست عام 1974 من قبل بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال وضع معايير رقابية للبنوك

➤ تهدف اللجنة إلى:

1. رفع مستوى الأمان في النظام المالي العالمي.
2. تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك (مثل مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق).
3. توحيد القواعد الرقابية بين الدول لضمان العدالة والمنافسة السليمة.
4. دعم البنوك في إدارة رأس المال والسيولة والمخاطر بشكل صحي.

لجنة بازل

أهم اتفاقيات بازل

أصدرت اللجنة ثلاث مجموعات رئيسية من المعايير:

(بازل 1) Basel I - عام 1988

. أول إطار عالمي لقياس رأس المال.

. ركّز على مخاطر الائتمان.

(بازل 2) Basel II - عام 2004، ركزت على 3 ركائز رئيسية: (كفاية رأس المال - الرقابة الداخلية - الإفصاح والشفافية)

(بازل 3) Basel III - عام 2010، وركّزت على:

. تعزيز رأس المال (مخاطر التشغيل).

. تحسين قدرة البنوك على تحمل الأزمات (مثل أزمة 2008)

تعريفات

□ معيار كفاية رأس المال:

يهدف معيار كفاية رأس مال ("CAR" Capital Adequacy Ratio) الى قياس مدى قدرة الشركة على مواجهة المخاطر التي ترتبط بالنشاط والمتمثلة في الاساس في مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق.

□ مخاطر الائتمان:

بشكل رئيسي هي المخاطر التي لها تأثير سلبي بالإنخفاض في إيرادات الشركة وحقوق ملكيتها وصافي الربح الناتج عن احتمالية تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

تعريفات

تنقسم المخاطر الائتمانية الى:

1) مخاطر منح التمويل والائتمان:

تتمثل في المخاطر الناشئة عن عدم اتباع المعايير السليمة لاعتبارات منح التمويل.

2) مخاطر معدلات التركيز :

نقصد بها تركيز توظيفات محفظة الشركة في اتجاه أو أكثر بمعدل مرتفع وبشكل رئيسي:

□ التركيز الفردي

□ التركيز القطاعي

وقد ينشأ في حالة تعثر تلك القطاعات/ العملاء لأي سبب خسائر جسيمة للعملاء تنتقل بالتبعية للشركة.

3) مخاطر التحصيل :

تتمثل في عدم التحقق من وجود مصدر سداد أساسي لدى المقترض والذي يجب أن يتمثل في التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع محل التمويل، وعلى أن تكون كافية لسداد أقساط التمويل والفوائد والمصاريف وخلافه، وأن تتزامن مع برنامج السداد.

تعريفات

□ مخاطر التشغيل:

هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديها، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية.

□ مخاطر السوق:

تشير بشكل رئيسي إلى المخاطر التي لها تأثير سلبي بالإنخفاض في إيرادات الشركة وحقوق ملكيتها وصافي الربح الناتج عن التغيرات المعاكسة في:

- معدلات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الصرف الأجنبي عند إجراء أي معاملات بالعملة الأجنبية (إن وجدت بالشركة).
- ارتفاع معدل التضخم وعدم تناسبه مع أسعار الفائدة.

تعريفات

□ مخاطر السيولة:

تتمثل بشكل رئيسي في عدم توفر السيولة الكافية لمُتطلبات التشغيل لنشاط الشركة أو للوفاء بالتزامات الشركة في تاريخ استحقاقها (مثل البنوك وغيرها).

□ الرافعة المالية:

هي مقياس يوضح مدى اعتماد الشركة على الاقتراض مقارنة بالقاعدة الرأسمالية لها.

أولاً: معيار كفاية رأس المال

1. معيار كفاية رأس المال

يجب ألا يقل معيار كفاية رأس المال للشركة **في كل وقت** عن 12% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

معيار كفاية رأس المال =

القاعدة الرأسمالية

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق

اولاً: معيار كفاية راس المال

- تعرف القاعدة الرأسمالية " راس المال الرقابي " بأنه مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة (اضافات واستبعادات) تهدف في محصلتها في النهاية الى وجود راس مال كافى يضمن الاتى:
- ❖ أن يكون **مصدر لتمويل نشاط الشركة** فى الاساس.
 - ❖ **تغطية كافة انواع المخاطر** التى تتعرض لها الشركة.
 - ❖ **إستيعاب الخسائر** التى لا تغطيها المخصصات.
 - ❖ **حماية اموال المساهمين والدائنين الاخرين** فى حالة تصفية الشركة.

القاعدة الرأسمالية

النسبة من الأصول المرجحة بأوزان مخاطر (الائتمان والتشغيل والسوق)	القاعدة الرأسمالية
	الشريحة الأولى Tier I Capital، وتتكون من:
6% على الأقل	رأس المال الأساسي المستمر (Common Equity Tier I (CET1)) بعد الاستبعادات
2.5%	الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer
8.5%	رأس المال الأساسي المستمر متضمن الدعامة التحوطية
يجب ألا يتجاوز 1.5%	رأس المال الإضافي Additional Tier I (AT1)
10%	الشريحة الأولى (Tier I Capital) متضمنة الدعامة التحوطية
لا يتجاوز 2%	الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2
9.5%	رأس المال الأساسي المستمر + رأس المال الإضافي + الشريحة الثانية
% على الأقل 12	القاعدة الرأسمالية بعد إضافة الدعامة التحوطية
0 – 2.5%	هامش مواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer ويتم تكوينه من رأس المال الأساسي المستمر، ويعكس مخاطر السوق. يتم تكوينه فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ويمثل هذا الهامش خط دفاع لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الاقتصادي، واستخدامه في فترات الركود الاقتصادي.

القاعدة الرأسمالية

تتكون القاعدة الرأسمالية لشركات التمويل غير المصرفي من شريحتين على النحو الآتي:

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) :

● تتكون الشريحة الأولى من جزئين وفقاً لما يلي:

● الجزء الأول: رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1).

● الجزء الثاني: رأس المال الإضافي Additional Tier I (AT1).

ثانياً - الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2

القاعدة الرأسمالية

■ الشريحة الأولى:

تعرف تلك الشريحة بأنها ذلك الجزء من رأس المال الرقابي والذي يتمتع بمقدرة عالية على تغطية المخاطر واستيعاب الخسائر لدى الشركة، وليس له حد أعلى، ويتعين أن يتوافر فيه ما يأتي:

1. أن يكون رأس المال المصدر مدفوع بالكامل.
2. أن يكون دائم ومستمر.
3. متاح لإستيعاب كافة الخسائر بشكل مستمر.
4. أن يتمتع بمرونة في السداد.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

● الجزء الأول: رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1). ويتكون رأس المال الأساسي المستمر من الآتي:

- . رأس المال المدفوع.
- . الأرباح المحتجزة (الخسائر) المرحلة من السنوات السابقة.
- . صافي أرباح (خسائر) العام بعد خصم توزيعات الأرباح المقترحة على المساهمين والتي يتم حسابها وفقاً لسياسة توزيع الأرباح الداخلية للشركة.
- . الاحتياطات: وتشمل الاحتياطي القانوني، والاحتياطي العام، والاحتياطي النظامي، والاحتياطي الرأسمالي.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

عناصر تخصم من رأس المال الأساسي المستمر:

1- اسهم الخزينة: يجب خصم اسهم الخزينة التي تقوم الشركة بشرائها **وذلك لتجنب ازدواجية حساب رأس مال الشركة.**

(تقضي المادة 48 من قانون الشركات 159 لسنة 1981 بأنه اذا حصلت الشركة بأية طريقة علي جانب من أسهمها تعين عليها أن تتصرف في هذه الأسهم للغير في مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها، وإلا التزمت بإنقاص رأس مالها بمقدار القيمة الاسمية لتلك الأسهم وبياتباع الإجراءات المقررة لذلك ويجوز للشركة شراء بعض من أسهمها لتوزعها عل العاملين بها كجزء من نصيبهم في الأرباح).

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

1. الأصول غير الملموسة:

. الشهرة: يتم خصمها بالكامل.

.الأصول غير الملموسة الأخرى: مثل برامج الحاسب الآلي، وبراءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية والعلامات والأسماء التجارية أو أي عناصر مشابهة، يتم خصمها تدريجياً خلال خمس سنوات.

يناير 2031	يناير 2030	يناير 2029	يناير 2028	يناير 2027
100%	80%	60%	40%	20%

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

3- استثمارات الشركة في المؤسسات المالية (مصرفية وغير مصرفية) وشركات التأمين التابعة والشقيقة:

- إذا كانت استثمارات الشركة في هذه المؤسسات المالية تزيد على 10% من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لكل مؤسسة مالية على حدة، يتم خصم قيمة الزيادة من رأس المال الأساسي المستمر.
- إذا كانت استثمارات الشركة في هذه المؤسسات المالية تمثل 10% فأقل من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لكل مؤسسة مالية على حدة، يتم في هذه الحالة مقارنة إجمالي استثمارات الشركة في هذه المؤسسات بنحو 10% من رأس المال الأساسي المستمر للشركة، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر.
- وفي الحالتين السابقتين يتم خصم القيمة المطروحة من استثمارات في مؤسسات مالية (مصرفية وغير مصرفية بأوزان المخاطر واستخدام نسبة ترجيح 100%).

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

4- الأصول الضريبية المؤجلة: تقارن قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بنحو 10% من رأس المال الأساسي المستمر للشركة، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر، ويتم خصم القيمة المطروحة من قيمة الأصول الضريبية المرجحة بأوزان المخاطر واستخدام نسبة ترجيح 150%.

□ ويتم مقارنة مجموع استثمارات الشركة في المؤسسات المالية وشركات التأمين التابعة والشقيقة، والأصول الضريبية المؤجلة بنحو 15% من رأس المال الأساسي المستمر للشركة (بعد خصم الأصول غير الملموسة)، ويتم خصم قيمة الزيادة (إن وجد) من رأس المال الأساسي المستمر.

5- هامش الربح المستقبلي الناتج عن عمليات التوريد: يمثل العائد على مبيعات سندات التوريد والتي يتم رسملتها على عدة سنوات والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية، ويتم تخفيض رأس المال الأساسي المستمر بهامش الربح المستقبلي الناتج عن عمليات التوريد.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

يتم خصم هامش الربح المستقبلي من رأس المال الأساسي المستمر وذلك لما يلي:

- عدم تحقق الأرباح بعد : هذه الأرباح مستقبلية وقد تختلف عن التقديرات الفعلية.
- تجنب تضخيم رأس المال: اعتبار هذه الأرباح ضمن رأس المال يعطي صورة غير دقيقة عن القدرة الحقيقية للشركة على امتصاص الخسائر.
- التوريق يتضمن نقل المخاطر للمستثمرين، فلا يتم اعتبار أرباح مستقبلية كجزء من رأس المال.

● مثال: شركة تمويل قامت بتوريق جزء من محفظتها:

- . قيمة المحفظة المباعة في عملية التوريق: 100 مليون جنيه
- . قيمة التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من هذه المحفظة : 120 مليون جنيه
- . قيمة السندات التي تم إصدارها للمستثمرين: 90 مليون جنيه
- . صافي الأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة من التوريق : ب 30 مليون جنية الفرق بين 120 - 90 = 30 مليون جنية
- . تم رسملة ل 30 مليون جنية كأصل هامش الربح المستقبلي (عوائد عملية التوريق)

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

6. رصيد احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع:

➤ هو جزء من حقوق الملكية يظهر نتيجة فروق إعادة تقييم الاستثمارات المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة (مثل الأسهم أو السندات)، والتي لا يتم الاعتراف بها كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل مباشرة.

➤ هو الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة العادلة له في السوق.

➤ يتم تخفيض رأس المال الأساسي المستمر بقيمة فروق إعادة التقييم إذا كانت **سالبة**.

➤ مثال :

قيمة استثمار في سهم = مليون جنية، والقيمة العادلة الآن = 900 ألف جنية

فروق إعادة التقييم = (100) ألف جنيةرصيد احتياطي القيمة العادلة = - 100 ألف جنية

يخصم من رأس المال الأساسي.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

7- احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية:

- **احتياطي يظهر ضمن حقوق الملكية نتيجة ترجمة القوائم المالية أو بعض البنود المحاسبية المقومة بعملات أجنبية إلى العملة المحلية للشركة.**
- **يمثل أرباح أو خسائر غير محققة** ناتجة فقط عن تغير سعر صرف العملات الأجنبية عند تحويل القوائم المالية من العملة الأجنبية إلى المحلية.
- **لا تدخل هذه الفروق ضمن الأرباح التشغيلية لأنها ليست ناتجة عن نشاط الشركة، لذلك توضع في احتياطي مستقل داخل حقوق الملكية**
- **يتم تخفيض رأس المال الأساسي** المستمر بقيمة فروق ترجمة العملات الأجنبية إذا كانت سالبة.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

● ملاحظات:

- يتم خصم العناصر السابقة من رأس المال الأساسي المستمر لأغراض حساب معيار كفاية رأس المال فقط.
- يتم استبعاد قيمة الأصول غير الملموسة، والاستثمارات في المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) وشركات التأمين التابعة والشقيقة من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بالقيم التي تم خصمها من رأس المال الأساسي المستمر.
- يقصد بالاستثمارات في الشركات المالية: الشركات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة، والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

الجزء الثاني: رأس المال الإضافي (Additional Tier I (AT1)

يتكون رأس المال الإضافي من الآتي:

أولاً: الأسهم الممتازة:

- أولوية في توزيع ارباح.
- أولوية في التصفية.
- عادة بدون حق تصويت.
- الارباح قد تكون تراكمية او غير تراكمية.
- قابلة للتحويل " بعض الاسهم الممتازة يمكن تحويلها الى اسهم عادية".
- الأسهم الممتازة ليست رأس مالاً قوياً بالدرجة الكافية ليتم احتسابها ضمن الشريحة الأولى (CET1)، لكنها مع ذلك تُعتبر مصدرًا داعمًا لرأس المال—فهي أقرب إلى أدوات تمويل شبه دائمة

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

لماذا الأسهم الممتازة؟

- الحصول على تمويل بدون زيادة الديون على الشركة.
- عدم التنازل عن السيطرة عكس الاسهم العادية الذين يملكون حق التصويت.
- مرونة اعلى من الالتزامات التى تلزم الشركة سداد الفوائد فى مواعيد ثابتة ، حيث ان الاسهم الممتازة قد تكون الارباح تراكمية " امكانية تاجيل الدفع متاحة".
- تحسين هيكل راس المال ، حيث انه من خلال إصدار اسهم ممتازة يتم زيادة راس المال ويقل ضغط السيولة وتحسن نسب كفاية راس المال.

أولاً - الشريحة الأولى (Tier I Capital) من القاعدة الرأسمالية:

حقوق الأقلية:

وتمثل في حصة المساهمين من خارج المجموعة التي لا تمتلكها الشركة بطريق مباشر أو غير مباشر في صافي الأصول للشركات التابعة له وفي صافي نتائج الأعمال أو ذلك الجزء من الأوراق المالية للشركة التابعة التي لا تملكها الشركة الأم، والذي ينتمي الي مستثمرين آخرين، ويتم ادراجها في الميزانية العمومية للشركة المالكة لتعكس حجم المطالبة على الأصول المملوكة للمساهمين وغيرها بخلاف أغلبية المساهمين.

(حقوق الأقلية يمكن أن تدعم المخاطر الفرعية التي تتعلق بها فقط ولا يمكنها دعم المخاطر لدى المجموعة ككل)

الدعامة التحوطية:

الدعامة التحوطية:

- يتم تكوين الدعامة التحوطية من الأرباح .
- تبلغ نسبتها 2.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- يسمح بالتكوين حال توافر مكونات برأس المال الأساسي المستمر تفي بذلك.
- يتم تكوينها بهدف امتصاص الخسائر في فترات الركود.
- في حالة تراجع رأس المال الأساسي المستمر مضافاً إليه الدعامة التحوطية عن الحد الأدنى المطلوب **يتم فرض قيود على توزيعات الأرباح السنوية للشركة**، كي يتم الإلتزام بالحد الأدنى المطلوب من الدعامة التحوطية، وتحدد القيود على توزيعات الشركات للأرباح في ضوء نسبة رأس المال الأساسي المستمر مضافاً إليه الدعامة التحوطية من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كما يلي:

الدعامة التحوطية:

الدعامة التحوطية:

قيود على توزيعات الأرباح (نسبة احتفاظ الأرباح السنوية)	رأس المال الأساسي المستمر + الدعامة التحوطية
100%	من 6% إلى أقل من 6.625%
80%	من 6.625% إلى أقل من 7.250%
60%	من 7.250% 75% إلى أقل من 7%
40%	من 7.875% 5% إلى أقل من 8%
0%	من 8.5% فأكثر

ثانياً - الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2

©تتكون الشريحة الثانية من الآتي:

1. المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة.

2. القروض المساندة:

وينبغي توافر الشروط الآتية في القرض المساند:

- ألا تقل مدة القرض عن خمس سنوات على أن يُستهلك بنسب متساوية سنوياً.
- ألا تقل المدة المتبقية على استحقاق القرض عن 12 شهر.
- أن يكون القرض مدفوعاً بالكامل نقداً.
- ألا يكون القرض مخصصاً أو محجوزاً على ذمة نشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها.
- ألا يكون القرض مضموناً بأي أصل من الأصول أو أن يكون ذو أولوية على دائنين آخرين.
- ألا يترتب على الوفاء بالقرض انخفاض القاعدة الرأسمالية عن نسبة الملاءة المالية المطلوبة.

ويجب ألا يزيد إجمالي القروض المساندة على 50% من قيمة الشريحة الأولى.

ثانياً - الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2

بنود تم إضافتها الي الشريحة الثانية:

3. رصيد احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع: يتم إدراج 45% من قيمة فروق إعادة التقييم الموجبة لرصيد الاستثمارات المتاحة للبيع.

4. احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية: يتم إدراج 45% من قيمة الفروق الموجبة الناتجة عن ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للفروع الأجنبية.

5. الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة: يتم إدراج 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الاستثمارات.

➤ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق : استثمارات مالية – مثل سندات أو أدوات دين – تحتفظ بها الشركة بهدف الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها دون نية بيعها قبل هذا التاريخ.

ثانياً - الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2

تابع/ بنود تم إضافتها الي الشريحة الثانية:

6. فروق تقييم الأصول الثابتة: يتم إدراج 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الأصول.

6. فروق تقييم الأصول الثابتة: تعني الفرق بين القيمة الدفترية (Book

Value) للأصل في الدفاتر المحاسبية، وبين القيمة العادلة (Fair

Value) التي يتم تحديدها من خلال إعادة التقييم بواسطة مقيم معتمد.

هامش التقلبات الدورية يتراوح بين (صفر الى 2,5%)

هامش مواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer

❖ يهدف هامش مواجهة التقلبات الدورية إلى التأكد من أن متطلبات رأس المال في القطاع المالي تأخذ في الاعتبار:

➤ العوامل الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها الشركات.

➤ التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان

ويتلخص هدفها الأساسي في استخدام احتياطي من رأس المال الأساسي المستمر لتحقيق الهدف التحوطي الكلي الأوسع المتمثل في حماية القطاع المالي فيما يلي:

1. **تراكم مخاطر الإفراط في منح الائتمان** وما قد تسببه التقلبات في دورات الأعمال من تأثيرات على مستوى قدرة القطاع المالي على منح الائتمان،

2. **انعكاس الدورة الاقتصادية، وقلة الموارد التمويلية** يمكن للجهات الرقابية السماح بقيام الشركات باستغلال الموارد المتوفرة (المبالغ الإضافية) للاستمرار في عمليات منح الائتمان للقطاع المالي، وهو ما يحد من نقص الموارد التمويلية على مستوى القطاع المالي ويمكنه من الاستمرار في القيام بالدور المنوط به في أوقات الأزمات الاقتصادية.

هامش التقلبات الدورية يتراوح بين (صفر الى 2,5%)

وفي سبيل تحقيق مزيد من الاستقرار المالي لشركات التمويل غير المصرفي، تقوم الهيئة بتحديد هذا المتطلب الإضافي في ضوء المتوسط المرجح بأوزان متساوية للعناصر الثلاثة الآتية متى تحقق اثنان منهم مجتمعين:

الأول - هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي:

ويُقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات السابقة.

الثاني - هامش مواجهة التقلبات الدورية في النشاط:

ويُقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو في محفظة الشركة، والمعدل السنوي للنمو في النشاط.

الثالث - هامش مواجهة التقلبات الدورية في الشركة:

ويُقاس بالفرق بين المعدل السنوي للنمو في محفظة الشركة، ومتوسط معدل النمو في محفظة الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة.

هامش التقلبات الدورية يتراوح بين (صفر الى 2,5%)

وتقوم **الهيئة** بموافاة الشركات عن مدى انطباق **العنصر الثالث**
على الشركة من عدمه لاتخاذ اللازم لاحتساب هامش مواجهة
التقلبات الدورية، ويجوز استخدام هذا الهامش في السنوات التالية
بعد الحصول على عدم ممانعة الهيئة.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

مخاطر الائتمان:

تصنف أوزان المخاطر للأصول وفقاً لدرجة مخاطر كل أصل وذلك بعد استبعاد التمويلات التي يتم تغطية مخاطرها من خلال البنوك أو شركات رأس المال المخاطر أو جهات تغطية مخاطر الائتمان أو جهات تأمين مخاطر عدم السداد أو مراسلي التخصيم أو من خلال أي ضمانات أخرى تقبلها الهيئة.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

بنود المركز المالي	اوزان المخاطر
النقدية وما في حكمها	صفر %
أوراق مالية حكومية (أذون خزانة -سندات خزانة)	صفر %
الودائع لدى البنوك بالعملة المصرية أو الأجنبية	صفر %
استثمارات مالية في وثائق صناديق أسواق النقد	صفر %
التمويل المنتظم (أصول مؤجرة/ الحقوق المالية)	100 %
عملاء (أرصدة مستحقة) تخصيم (لا يتجاوز 60 يومًا) تأجير تمويلي (لا يتجاوز 90 يومًا)	150 %
تخصيم (تأخير أكثر من -60 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة) تأجير تمويلي (تأخير أكثر من 90 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)	150 %

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

تابع

اوزان المخاطر	بنود المركز المالي
%150	أرصدة معاد جدولتها – مرحلة (بعد خصم المخصصات)
%150	محافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات والمخصصات)
%100	استثمارات مالية - أسهم
%100	استثمارات مالية في سندات الشركات
%100	استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة
%100	أصول غير ملموسة
%100	صافي الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)
%150	أصول ضريبية مؤجلة
%100	أصول أخرى

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

تعريف التسوية:

يقصد بها قيام جهة التمويل بالتفاوض مع العميل وإبرام اتفاق جديد معه بشأن تعديل شروط التمويل الممنوح له يتضمن التنازل عن جزء من المستحقات (تشمل العوائد والعمولات المستحقة) و/أو تخفيض سعر العائد عن سعر التمويل الممنوح للعميل، ويُعد بتاريخ تفعيل اتفاق التسوية ، وتتم التسوية من خلال **إعداد دراسة خاصة** لذلك توضح طبيعة الظروف الخارجة عن إرادة العميل والتي تؤثر في القدرة على الوفاء بالتزاماته مع جهة التمويل في المواعيد المحددة، مع مراعاة تحديد وحجم الائتمان محل التسوية وعدد مرات التسوية، **ويسرى ذلك على حالات التسوية الفورية.**

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

تعريف الجدولة:

يقصد بها قيام جهة التمويل بالتفاوض مع العميل وتوقيع عقد اتفاق جديد معه بشأن تعديل شروط التمويل الممنوح له دون التنازل عن اي مستحقات لجهة منح التمويل، ويُعتد بتاريخ تفعيل اتفاق الجدولة، وتتم الجدولة من خلال **إعداد دراسة خاصة** لذلك توضح طبيعة الظروف الخارجة عن إرادة العميل والتي تؤثر في القدرة على الوفاء بالتزاماته مع جهة التمويل في المواعيد المحددة مع تحديد نوع وحجم الائتمان محل الجدولة وعدد مرات الجدولة.

مخاطر التشغيل

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة اعتباراً من عام 2008 وما تلاه أوجه القصور في الأساليب الرقابية المسموح بها من قبل لجنة بازل في حساب رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل 3، وتتلخص أوجه القصور فيما يلي:

➤ الإعتقاد بشكل أساسي علي **اجمالي الدخل المتعلق بالنشاط** كعامل مجرد لقياس مخاطر التشغيل بإفتراض أن **مخاطر التشغيل تزداد بعلاقة خطية مع زيادة إجمالي الدخل**، وعادة ما يكون هذا الإفتراض خاطئ، لأنه حين تواجه الشركة انخفاضاً في اجمالي الدخل بسبب احداث متعلقة بمخاطر التشغيل فإن رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر ينخفض في حين أنه ينبغي أن يزيد.

لذلك قامت لجنة بازل بإصدار المعايير النهائية للأسلوب المعياري كأسلوب موحد لقياس مخاطر التشغيل وحساب متطلبات رأس المال، مع الغاء جميع الأساليب الأربعة الموجودة حالياً، وذلك بهدف جعل نماذج حساب متطلبات رأس المال أكثر شفافية وبساطه وملائمة لجميع البنوك

مخاطر التشغيل

● يعد الأسلوب المعياري الجديد لقياس المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل أحد مكونات الإطار العام لإصلاحات بازل 3 المتعلقة بمرحلة ما بعد الأزمة المالية، وتعتبر جميع البنوك مطالبة باستخدام هذا الأسلوب الموحد لحساب متطلبات رأس المال وفقاً للدعامة الأولى ، حيث يعالج الأسلوب المعياري (SA) عدداً من نقاط الضعف في الإطار الحالي على النحو التالي:

- تبسيط الإطار الرقابي حيث سيحل هذا الأسلوب الموحد محل الأساليب الأربعة حالياً في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.
- الجمع بين كل مؤشر قائم على القوائم المالية متمثلاً في " مؤشر الأعمال BI " وخسائر التشغيل التاريخية للبنك لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل مما ينتج عنه إطار أكثر حساسية للمخاطر
- الحد من تعقيدات أسلوب القياس المتقدم.
- ويعتمد هذا الأسلوب على مؤشر الأعمال (BI) المكون من مصادر الدخل الثلاثة الرئيسية وكذا خسائر التشغيل التاريخية لدى البنوك متمثلة في مضاعف الخسائر الداخلية ILM ويتم حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للدعامة الأولى من خلال حاصل ضرب كل من مؤشر الأعمال المرجح BIC ومضاعف الخسائر الداخلية ILM

مخاطر التشغيل

متطلبات مخاطر التشغيل (Operational Risk Capital (ORC)) :

يتم الاحتفاظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل بما يعادل (متطلبات مخاطر التشغيل $\times$ ORC) (12.5)، بمعنى يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل في 12.5 مرة.

ويتم احتساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل على النحو الآتي:

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) =

(مؤشر الأعمال BI) $\times$ (معامل ترجيح مؤشر الأعمال α_i) $\times$ (مضاعف الخسارة الداخلية ILM)

مكون مؤشر الأعمال $\times$ مضاعف الخسارة الداخلية

مخاطر التشغيل

1. مؤشر الأعمال (Business Indicator-BI): وهو مؤشر لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع القوائم المالية للشركات (قائمة الدخل) ويتكون من ثلاثة عناصر هي صافي العائد ومكون الخدمات والمكون المالي.
2. مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC): هو ناتج ضرب مؤشر الأعمال (BI) في المعاملات الرقابية (α_i) والتي تتحدد وفقاً لحجم نشاط الشركة الذي يعكسه مؤشر الأعمال.
3. معامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (α_i) (والتي تحدد وفقاً لقيمة مؤشر أعمال الشركة).
4. مكون الخسائر (LC): هو المتوسط السنوي للخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال 5 سنوات سابقة مضروباً في 15 (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قبل لجنة نازل).
5. مضاعف الخسائر الداخلية (Internal Loss Multiplier – ILM): وهو معامل ترجيح يستخدم لقياس مدى حساسية الشركة لمخاطر التشغيل، ويستند على العلاقة النسبية بين كل من متوسط الخسائر التاريخية المحققة للشركة، ومكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC).

مخاطر التشغيل

مؤشر الأعمال (Business Indicator- BI)

مؤشر الأعمال = مكون العائد والإيرادات والأرباح الموزعة + مكون الخدمات (Service Components-SC) - الدخل المحقق من تقديم الخدمات والاستشارات الأخرى + المكون المالي (Financial Components- FC) - صافي الربح/ الخسائر عن الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة و الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

علماء أن كافة القيم هي قيم مطلقة ومتوسطات آخر ثلاث سنوات (يتم حساب القيمة المطلقة لصافي قيمة البند لكل عام على حدة، ثم يتم حساب متوسط القيمة على مدار ثلاث سنوات وفي حالة الشركات الجديدة يتم الاعتماد ببيانات أول قوائم مالية تصدر عنها).

مخاطر التشغيل

مؤشر الأعمال (Business Indicator- BI)

✓ (مكون العائد والإيرادات والأرباح الموزعة) = [متوسط القيمة المطلقة لمجمل الربح أو متوسط الأصول المدرة للعائد * 2.25%] أيهما أقل + متوسط توزيعات الأرباح (المُحصلة).

➤ مجمل الربح:

(الدخل من العوائد - مصروفات تمويلية)

الدخل من العوائد:

✓ عوائد تمويلية من عقود التأجير التمويلي.

✓ مصاريف إدارية.

✓ عمولة السداد المعجل.

✓ عمولة التأجير.

مخاطر التشغيل

الأصول المدرة للعائد:

من الأصول السائلة (بشكل رئيسي من النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك، والأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع)، والأصول غير السائلة (بشكل رئيسي من قيمة الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة، وقيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) وإجمالي محفظة القروض) ومكونات الفوائد الأخرى.

➤ أمثلة للأصول المدرة للعائد:

- ✓ عملاء تأجير تمويلي وتخصيم
- ✓ اذون خزانة
- ✓ استثمارات في شركات شقيقة وتابعة
- ✓ استثمار عقاري
- ✓ أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- ✓ استثمارات مالية
- ✓ أصول محتفظ بيها بغرض البيع

مخاطر التشغيل

الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة في كل من:

✓ أوراق مالية (أسهم).

✓ صناديق الاستثمار (غير المجمعة).

✓ الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة).

مخاطر التشغيل

2- مكون الخدمات:

هو عبارة عن [متوسط إيرادات تشغيل أخرى أو متوسط مصروفات تشغيل أخرى] أيهما أكبر

➤ إيرادات التشغيل الأخرى عبارة عن:

- إيرادات تشغيل أخرى.
- أرباح أصول محتفظ بيها لغرض البيع (أصول تم الاستحواذ عليها)
- متحصلات من ديون سبق إعدامها
- عمولات تدبير.
- عمولات أخرى.

مخاطر التشغيل

➤ مصروفات التشغيل الأخرى عبارة عن :

- مصروفات عمومية وإدارية
- إهلاك واستهلاك
- فوائد عمليات التأجير (تأجير تشغيلي)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة
- فروق ترجمة أصول بالعملات الأجنبية
- مخصص مطالبات
- بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة
- ديون معدومة

مخاطر التشغيل

3- المكون المالى:

عبارة عن: (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة) + (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)

➤ امثلة لصافي دخل الأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة وحتى تاريخ الاستحقاق:

- فوائد دائنة.
- عوائد أذون خزانة.
- ارباح عملية التوريق.
- أرباح وخسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- عوائد صناديق استثمار.

مخاطر التشغيل

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (47): فإنه يجب على المنشأة أن تبوب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، اعتماداً على:

1. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

2. خصائص التدفق النقدي للأصل المالي.

مخاطر التشغيل

معامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (Marginal Coefficient- α_i):

تحدد الهيئة قيمة معامل الترجيح الرقابي (α_i) مرة سنوياً بناءً على متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات، والذي يتم تقسيمه إلى ثلاث مجموعات وفقاً للجدول الآتي:

وتزداد قيمة الترجيح مع ازدياد قيمة مؤشر الأعمال كما هو موضح بالجدول:

المجموعة	مؤشر الأعمال (BI)	معامل ترجيح مؤشر الأعمال (α_i)
1	الثلاث الأول	12%
2	الثلاث الثاني	15%
3	الثلاث الثالث	18%

وفي حالة حصول الشركة على أكثر من ترخيص بمزاولة أنشطة التمويل غير مصرفي، يتم حساب مؤشر الأعمال على نتائج النشاط الذي يمثل أكبر مؤشر أعمال ويراعي تحديث الحدود الدنيا والقصى للمجموعات السابقة كل سنة من قبل الهيئة

مخاطر التشغيل

مكون مؤشر الأعمال المُرجح (Business Indicator Component- BIC)

يعكس مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) حجم النشاط التشغيلي للشركة، ويتم حساب مكون مؤشر الأعمال المُرجح من خلال ضرب متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) عن آخر ثلاث سنوات سابقة في معامل الترجيح الرقابي (α_i) بهدف احتساب مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC).

مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) = متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) X معامل الترجيح الرقابي (α_i)

مخاطر التشغيل

مضاعف الخسارة الداخلية (Internal Loss Multiplier ILM)

يعد تطبيق الأسلوب المعياري الجديد (SA) لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل عاملاً مهماً في تحسين قياس حساسية مخاطر التشغيل لدى الشركات وذلك من خلال دمج كل من مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC) والذي يعكس حجم نشاط الشركة ومضاعف الخسارة الداخلية (ILM) والذي يتم حسابه من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية لمخاطر التشغيل (مكون الخسائر LC-) و (مكون مؤشر الأعمال المرجح BIC-).

يؤثر وجود خسائر ناجمة عن المخاطر التشغيلية على احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث يتم احتساب مضاعف الخسائر الداخلية (ILM)، من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة لمخاطر التشغيل (مكون الخسائر LC-) و (مكون مؤشر الأعمال المرجح BIC-) كما يلي:

$$ILM = \ln[\exp(1) - 1 + (\frac{LC^{0.8}}{BIC})]$$

مخاطر التشغيل

مُكون الخسائر (LC: Loss component):

- يمثل مُكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة خسائر مخاطر التشغيل السنوية على مدار السنوات الخمس السابقة مضروباً في 15 (والذي يمثل معامل ثابت ومحدد من قبل لجنة بازل).
- يتم حساب متوسط الخسائر بالإعتماد على قاعدة بيانات الخسائر الخاصة بكل شركة، على أن تكون هذه البيانات ذات جودة عالية.
- تمنح الشركات التي لا تمتلك قاعدة بيانات تغطي فترة الخمس سنوات، مهلة محددة لإعداد قاعدة البيانات المطلوبة.
- يسمح للشركات لحين توافر لديها قاعدة البيانات المطلوبة أن تعتبر مضاعف الخسائر الداخلية يساوي 1.

مخاطر التشغيل

مُكون الخسائر (LC: Loss component):

ويمثل مكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة خسائر مخاطر التشغيل السنوية على مدار السنوات العشر السابقة 15x

1. مضاعف الخسائر الداخلية = 1 وذلك عندما يكون مكون الخسائر يساوي مكون مؤشر الاعمال المرجح.

2. مضاعف الخسائر الداخلية < 1 وذلك عندما يكون مكون الخسائر اكبر من مكون مؤشر الاعمال المرجح.

3. مضاعف الخسائر الداخلية > 1 وذلك عندما يكون مكون الخسائر اصغر من مكون مؤشر الاعمال المرجح.

مخاطر التشغيل

مكون الخسائر (LC: Loss component):

ملحوظة:

مهما كانت قيمة مكون الخسائر (LC) فإن مضاعف الخسائر الداخلية **لن يقل عن 0,541** وذلك وفقاً لهذا الجزء من المعادلة $\ln(\exp(1)-1)$ ، وهذا يعنى انه بإفتراض **عدم وقوع أى خسائر تشغيل لدى الشركة فإن مضاعف الخسائر الداخلية سوف يساوى 0,541** ، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن راس المال اللازم تكوينه لمقابلة مخاطر التشغيل سوف يساوى **نصف قيمة مكون مؤشر الاعمال المرجح فقط.**

مخاطر التشغيل

مُكون الخسائر (LC: Loss component):

الشركة التي لديها خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل تفوق قيمتها قيمة مكون مؤشر الاعمال المرجح سيكون لديها مشاكل في نظام الرقابة الداخلية أو في ادارة مخاطر التشغيل، وبالتالي فانها مطالبة بان تحتفظ براس مال مرتفع يكفى لمقابلة هذه المخاطر، في حين ان الشركة التي لديها خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل منخفضة مقارنة بمتوسط قيمة مكون مؤشر الاعمال المرجح مطالبة بالاحتفاظ برأس مال اقل يتناسب مع الحجم المحدود لتلك المخاطر.

حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC)

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) = مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) X ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر التشغيل :

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) X 12.5

مخاطر السوق

متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC))

يتم حساب متطلبات مخاطر السوق **بتقدير أقصى خسارة محتملة** لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة

Expected Value at Risk (VaR) أو

Shortfall (ES) **عند مستوى ثقة محدد وخلال فترة**

زمنية محددة، ويتم حسابها بثلاث طرق:

مخاطر السوق

الطريقة الأولى:

● يتم احتساب العائد لكل نوع من الاستثمارات على حدة لفترة زمنية محددة

● يتم عمل توزيع احتمالي (Probability Distribution) لعوائد الاستثمار.

● يتم استخدام درجة معنوية 5% (وهي المقابل لمستوي ثقة 95%).

● يتم تطبيق Value at Risk (VaR) أو Expected Shortfall (ES)

VaR: أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة.

ES: القيمة المتوقعة للخسائر أكثر من قيمة VaR

مخاطر السوق

الطريقة الثانية:

يتم حساب أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها الشركة، مع الأخذ في الاعتبار عائد المحفظة والتقلبات في العائد Volatility، ويتم قياسها باستخدام فترات الثقة (Confidence Interval).

$$VaR (\alpha\%) = (-\mu + \sigma Z_{\alpha}) * P_{t-1}$$

مخاطر السوق

الطريقة الثانية:

- M : المتوسط الحسابي للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية.
- Σ : الانحراف المعياري للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية.
- Z_{α} : قيمة معيارية مستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي.
- P_{t-1} : قيمة محفظة الاستثمارات في بداية الفترة الزمنية للقياس.

مخاطر السوق

الطريقة الثالثة:

$$\text{Market Risk Capital} = [\sigma_i * \sum_{i=1}^t \text{Duration}_i * \text{Bond Value}_i] + [\sigma_{\text{EGX30}} \sum_{j=1}^t \beta_j * \text{Stock Value}_j]$$

σ_i	الانحراف المعياري لسعر الفائدة اليومي
Duration n_i	معدل التغير في متوسط عمر السند المستثمر فيها نتيجة للتغير في سعر الفائدة
σ_{EGX}	الانحراف المعياري لعوائد مؤشر EGX30
β_j	المخاطر المنتظمة للسهم

الرافعة المالية

مع عدم الإخلال بقانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية،
يجب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات-عدا القروض
المساندة-التي تحصل عليها الشركة **عن تسعة أمثال القاعدة**
الرأسمالية لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات
التي لا يتم تحمل مخاطرها.

مقياس السيولة

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR)) :

- وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة ومرونة الشركات على مواجهة مخاطر السيولة في الأجل القصير (لمدة 30 يوم).
- وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به الشركة من الأصول عالية السيولة للإستمرار في مواصلة نشاطها خلال 30 يوم في ظل ظروف صعبة مالياً.
- ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% أو بمعنى آخر يجب أن تساوى الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجية المقدرة.

معيار السيولة

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR)) :

➤ ومن ثم يجب على الشركة أن تحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة، وأن تكون على دراية بأي فجوات خلال الفترة المعنية، وأن تتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR) =

$$\%100 \leq \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة خلال 30 يوم}}$$

معيار السيولة

نسبة تغطية السيولة ((Liquidity Coverage Ratio (LCR) :

ويقصد بالأصول السائلة (النقدية، والودائع لدي البنوك، وأذون الخزانة، وسندات الخزانة، ووثائق صناديق أسواق النقد).

ويقصد بصافي التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة: قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة – القيمة الأقل من: (قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة، 90% من قيمة التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة)

Total net cash outflows over the next 30 calendar days=

Outflows – Min (inflows; 90% of outflow)

معيار السيولة

معيار السيولة طويل الاجل:

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز السيولة في الأجل المتوسط والطويل (سنة فأكثر)، حيث تعمل النسبة على تقليل احتمالية تأثير عدم توافر مصادر تمويل للشركة على انخفاض مستويات السيولة. وتقيس النسبة قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح طويلة الأجل (مرجحة بأوزان المخاطر) لدى الشركة منسوبة إلى قيمة مصادر التمويل المطلوب (الأصول مرجحة بأوزان المخاطر)، ويتم حسابها كما يلي:

معيار السيولة

نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR)) =

$$100\% \leq \frac{\text{قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح (مرجحة بأوزان المخاطر)}}{\text{قيمة مصادر التمويل المطلوب (مرجحة بأوزان المخاطر)}}$$

$$100\% \leq \frac{\text{قيمة مجموع الإلتزامات و القاعدة الرأسمالية (مرجحة بأوزان المخاطر)}}{\text{قيمة الأصول (مرجحة بأوزان المخاطر)}}$$

معيار السيولة

قيمة التمويل المستقر المتاح ((Available Stable Funding (ASF):

وتمثل قيمة مصادر التمويل طويلة الأجل مرجحة بأوزان المخاطر، ويعتمد قياس قيمة التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل الشركة المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة والتي تمتد **لمدة عام على الأقل**، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المتاح لكل فئة وفقاً لمعاملات تأخذ في الاعتبار الأجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها.

معيار السيولة

قيمة التمويل المستقر المطلوب (RSF) Required Stable Funding :

يعتمد قياس التمويل المستقر المطلوب على طبيعة **مخاطر سيولة الأصول**، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الأصول ضمن فئات مختلفة (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)).

ويتم استخدام المعاملات الملائمة للأصول **وفقاً للأجل المتبقي حتى تاريخ استحقاق تلك الأصول أو مدى سيولتها**، فتأخذ الأصول ذات سيولة مرتفعة معاملات أقل مقارنةً بالأصول الأخرى الأقل سيولة التي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً.

معيار السيولة

ويتم حساب هذه النسبة من خلال تصنيف بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات ضمن فئات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

البيان	معامل الترجيح
القاعدة الرأسمالية (الشريحة الأولى والشريحة الثانية)	100%
<u>الالتزامات</u>	
ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	100%
ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من 6 أشهر فأقل من سنة.	75%
ذات فترة استحقاق متبقية أقل من 6 أشهر.	50%

معيار السيولة

تابع:

معامل الترجيح	الأصول
	<u>الأصول ذات فترة استحقاق متبقية اقل من 6 أشهر:</u>
صفر %	النقدية وما في حكمها
صفر %	الودائع لدى البنوك بالعملة المصرية أو الأجنبية
صفر %	استثمارات في أوراق مالية حكومية
50 %	محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية حتى 6 أشهر)
	<u>الأصول ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من 6 أشهر فاقل من سنة:</u>
75 %	أصول سائلة ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة
75 %	محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة)

معيار السيولة

تابع:

الأصول ذات فترة استحقاق متبقية سنة فاكتر:	
محفظة التمويل (أرصدة ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكتر)	%100
استثمارات في اوراق مالية (أسهم / سندات الشركات/ وثائق صناديق الاستثمار)	%100
استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	%100
أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة أو أي بند تم أخذه في الاعتبار ضمن القاعدة الرأسمالية)	%100
صافي الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)	%100
أصول ضريبية مؤجلة	%100
أصول أخرى	%100

الجلسة الثانية

- 1- مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- 2- مخاطر التركيز الفردي والتركز القطاعي

ثانياً: نسب المخصصات للأرصدة المشكوك في تحصيلها

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (حتى 90 يوم) بواقع (1%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخر في التحصيل، وفقاً لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي:

ثانياً : نسب المخصصات للارصدة المشكوك في تحصيلها

النسب:

المستوى	التأخر في السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من 90 يوم حتى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعي المتابعة	10% من الرصيد غير المغطى	-
الثاني	أكثر من 180 يوم حتى 275 يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	25% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الثالث	أكثر من 275 يوم حتى 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	50% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
الرابع	أكثر من 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	100% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
	في تاريخ الجدولة - التسوية		من الرصيد غير المغطى 10%	
	أكثر من 90 يوم حتى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق		40% من الرصيد غير المغطى	
	أكثر من 180 يوم حتى 275 يوم من تاريخ الاستحقاق		80% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد
	أكثر من 275 يوم من تاريخ الاستحقاق		100% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد

ثانياً: نسب المخصصات للأرصدة المشكوك في تحصيلها

ويحتسب الرصيد غير المغطى من الأصل على أساس رصيد المديونية مطروحاً منه نسبة من قيمة الأصل المؤجر المملوك للشركة والمسجل بسجل عقود التأجير التمويلي لدى الهيئة (وفقاً للجدول الموضح أدناه)، على أن يتم ذلك من خلال أحد خبراء التقييم المقيدين لدى الهيئة.

جدول نسب الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول:

الأصول العقارية	80% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
السيارات والمركبات	70% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج	50% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الأصول غير الملموسة	0% - لا يعتد بها لتغطية الرصيد

العوائد المهمشة

لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة **تجاوز 180 يوم**، ومع ذلك يمكن الإعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة **أو** سداد نسبة (25%) من المديونية المجدولة على الأقل **أيهما أقرب**.

ثالثاً: مخاطر التركيز الفردي والقطاعي

أولاً: مخاطر التركيز الفردي:

● يجب ألا يزيد حجم تعاملات الشركة مع العميل الواحد وأطرافه المرتبطة على 30% من القاعدة الرأسمالية للشركة، فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (30%)، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقاً لما يلي:

● في حالة زيادة نسبة التركيز من 30% فأقل من 40% من القاعدة الرأسمالية، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 10%.

● في حالة زيادة نسبة التركيز من 40% حتى 50% من القاعدة الرأسمالية، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 20%.

ثالثاً : مخاطر التركيز الفردي والقطاعي

ثانياً: مخاطر التركيز القطاعي:

يتم حساب مخاطر التركيز القطاعي من خلال حساب مجموع تربيع قيمة تمويل كل قطاع إلى إجمالي المحفظة.

= [مجموع (نسبة كل قطاع إلى إجمالي المحفظة)²]

ثالثاً : مخاطر التركيز الفردي والقطاعي

ثانياً: مخاطر التركيز القطاعي:

فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة **40 %**، يتم حساب متطلب رأس المال إضافي من الحد الأدنى لكفاية رأس المال طبقاً للجدول الآتي:

متطلب رأس المال إضافي	نسبة التركيز
12%	من 40% فأقل من 60%
16%	من 60% فأقل من 80%
20%	80% فأكثر

ثالثاً : مخاطر التركيز الفردي والقطاعي

ثانياً: مخاطر التركيز القطاعي:

ويجب التزام الشركات الحاصلة على رخصة بمزاولة نشاط التخصيم بالإفصاح عن التخصيم في الأسواق المحلية وتخصيم الصادرات إلى الأسواق الدولية، على أن يُعفى تخصيم الحقوق المالية الناشئة عن الصادرات إلى الأسواق الدولية من متطلب رأس المال الإضافي المشار إليه بالفقرة السابقة.

الجلسة الثالثة

1- إعدام الديون.

2- أسس تقييم الجدارة الائتمانية.

3- التقارير الدورية.

رابعاً : اعدام الديون

يجوز إعدام الديون وفقاً للشروط الآتية:

أولاً: هي المادة الوحيدة في القرار التي سمح المشرع بتطبيقها بشكل مبكر من وقت صدور القرار.

ثانياً: شروط اعدام الديون:

- صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بإعدام الديون.
- تقديم مذكرة من إدارة الائتمان بالديون المراد اعدامها واسباب الإعدام.
- قيام الشركة بتكوين مخصص 100% بكامل قيمة الرصيد المطلوب إعدامه.
- تقديم تقرير من أحد مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة يفيد توافر الشروط الآتية:

رابعاً: اعدام الديون

يجوز إعدام الديون وفقاً للشروط الآتية:

- أ) أن يكون لدى الشركة حسابات منتظمة.
- ب) أن يكون الدين مرتبط بنشاط الشركة.
- ج) أن يكون قد سبق إدراج المبلغ المقابل للدين ضمن حسابات الشركة.
- د) أن تكون الشركة قد اتخذت إجراءات جادة لإستيفاء الدين ولم تتمكن من تحصيله.

وعلى الشركة حال تحصيل الدين أو جزء منه إدراج ما تم تحصيله ضمن إيرادات الشركة في السنة التي تم التحصيل فيها.

خامساً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية

يجب على كافة شركات التمويل غير المصرفي أن **تتبع أسس تقييم الجدارة الائتمانية** عند منح التمويل أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات، ويجب أن يشمل ذلك ما يلي لكل أنشطة التمويل غير المصرفي:

① **إعداد دراسة من قبل الجهة** مانحة التمويل للوقوف على الجدارة الائتمانية للعميل/الشركة، لتحديد القدرة على الوفاء بالتزامات في ضوء الاحتياجات التمويلية للمشروع/ العميل.

② إجراء مراجعة ائتمانية للتمويلات الممنوحة لكافة العملاء **مرة واحدة على الأقل كل سنة مالية**.

أسس تقييم الجدارة الائتمانية

- التأكد من توافر **الشروط والضمانات** واستيفاء كافة المستندات القانونية قبل صرف التمويل للعملاء.
- وجود **قاعدة معلومات ائتمانية** تمكن الشركة من التنبؤ بأية تغيرات قد تطرأ على أوضاع العملاء.
- إجراء مراجعة **للعلماء غير المنتظمين** وإعداد **تقارير ربع سنوية** بشأنهم يتم عرضها على مجلس إدارة الشركة.
- توافر نظام المتابعة الائتمانية بعد منح التمويل للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعية من قبل إدارة الشركة وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية، **والتأكيد من صرف مبلغ التمويل في الغرض الممنوح من أجله.**
- الإلتزام بأحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2019.

سادساً : التقارير الدورية

تلتزم الشركة بإعداد التقارير الدورية الشهرية الآتية، مرفق بها تقرير ربع سنوي من مراقب الحسابات عن مدى توافق تلك التقارير مع معايير الملاءة المالية الصادرة من الهيئة بشأنها:

- 1- تقرير الملاءة المالية، والذي يجب أن يوضح مركز الملاءة المالية للشركة في آخر يوم من كل الشهر، على أن يتضمن:
حساب القاعدة الرأسمالية.
حساب الأصول مرجحة بأوزان المخاطر.
حساب معيار كفاية رأس المال.
مخاطر الائتمان.

متطلبات مخاطر التشغيل ((Operational Risk Capital (ORC)).

متطلبات مخاطر السوق ((Market Risk Capital (MRC)

الأسس التي احتسبت الشركة احتمالية التعثر (Probability of default) والخسارة في حالة التعثر (LGD) لمحافظها مبيناً بها العينة التي اعتمدت عليها للحصول له النسب.

سادساً : التقارير الدورية

- 2- تقرير الرافعة المالية.
 - 3- تقرير السيولة قصيرة وطويلة الأجل.
 - 4- تقرير عن مخاطر التركيز الفردي والتركز القطاعي.
- ويجب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية والسنوية بيان تفصيلي بمخصصات التمويلات المشكوك في تحصيلها.
- ويجب أن ترسل التقارير المشار إليها بالبريد الالكتروني إلى الهيئة خلال عشرة أيام من نهاية كل شهر.

سابعاً: اختبار الاجهاد والتحمل المالى

على الشركة إجراء اختبار الإجهاد والتحمل المالى (Stress Testing) كل ستة أشهر، على أن يتم إخطار الهيئة بتقرير يتضمن نتائج الاختبارات وتحليل السيناريوهات التي تم استخدامها.

ﺣﻠﻘﺔ ﻧﻘﺎﺷﯩﻴﻪ ﻣﻔﺘﻮﺣﻪ



شكراً